

النهضة تبتز الفخفاخ لإضعاف حكومة الرئيس

الحركة الإسلامية تخرج الحكومة التونسية بقبول شروطها مقابل الدعم

قرر مجلس شورى حركة النهضة مواصلة دعم رئيس الحكومة التونسية إلياس الفخفاخ إلى حين صدور نتائج التحقيقات في تهم تضارب المصالح والفساد التي طالته، في وقت تعمل فيه كتلة نيابية على إعداد لائحة لسحب الثقة منه. وتضع قرارات الحركة الإسلامية الفخفاخ أمام معادلة صعبة: إما الاستجابة لمطالبها وإما التعجيل بإسقاط حكومته.

حلمي همامي

تونس - تخرج حركة النهضة الإسلامية رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، وتضعه في موقف صعب بين الرضوخ لشروطها مقابل الدعم، أو سحب البساط من تحت قدميه، وهو ما يربك وضع الفخفاخ في انتظار فحوى نتائج التحقيقات في تهم تضارب المصالح والفساد المتعلقة به. وقال نائب رئيس حركة النهضة علي العريض، إن مواصلة دعم رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ رهين ما ستقرره المؤسسات المتعهددة بالتحقيق في شبهة تضارب المصالح.

ويذكر متابعون للشان التونسي قرار النهضة ضمن تكتيكات الحركة الرامية إلى العودة للحكم عبر ابتزاز الفخفاخ ودفعه إلى مراجعة تحالفاته السياسية، وهو ما يضعف بالضرورة فكرة حكومة الرئيس التي طفت على السطح بعد سقوط مرشحها الحبيب الجبلي.



مصطفى بن أحمد
إن استطاعت النهضة
إخراجنا من الحكومة
فلتفعل ذلك



حاتم العشي
النهضة تريد إضعاف
رأس السلطة ثم
مقايضته

ويشير هؤلاء إلى أن النهضة تسعى من خلال هذه الخطوة إلى تصفية الحسابات مع الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد، ما يفرغ الساحة السياسية من الشخصيات القادرة على منعها من أن تكون الحزب الحواري في البلاد.

وتوترت علاقة النهضة بالشاهد، الذي يقود حاليا حزب حركة تحيا تونس (شريك في الحكم)، بعد أن كشف الأخير

في تصريحات لوسائل إعلام محلية أنه كان مهندس سقوط حكومة الجملي في البرلمان، ليفسح المجال لتولي الرئيس سعيد دستوريا تكليف رئيس حكومة جديد.

وتستند الأحزاب المشاركة في حكومة الفخفاخ (حركة الشعب والتيار الديمقراطي وحركة تحيا تونس) "شرعيتها" من الرئيس سعيد، ما اعتبرته النهضة (الفائزة في الانتخابات التشريعية) النفاذا على نتائج الانتخابات وانطلقت حينئذ في إرباك العمل الحكومي من جهة ومناوشة الرئيس بالتعدي على صلاحياته من جهة أخرى.

ووجدت النهضة في تهم الفساد الموجهة إلى رئيس الحكومة، والتي لا تستبعد أطراف أن تكون وراءها، فرصة سانحة لفرض مطالبها بتوسيع الائتلاف الحكومي ليستوعب حركة قلب تونس (البرالية) وحليفها ائتلاف الكرامة، وهي المطالب التي رفضها الفخفاخ.

وتعي حركة النهضة جيدا أن استجابة الفخفاخ لهذه المطالب ستؤدي بالضرورة إلى انسحاب حركة تحيا تونس وحركة الشعب من الكابينة الحكومية، حيث ترفض هذه الأحزاب المشاركة في حكومة تضم قلب تونس الذي تتهم زعيمه نبيل القروي بالفساد والمحسوبية.

وقال رئيس كتلة حركة تحيا تونس مصطفى بن أحمد إنه يدعم إلياس الفخفاخ وأن موقف النهضة منه يعينها

وحدتها، مؤكدا أن حزبه ضمن حكومة الرئيس لا حكومة النهضة. وأضاف بن أحمد في تصريح خاص لـ"العرب" "إن استطاعت النهضة تمرير شروطها وإخراجنا من الائتلاف الحكومي لفلتفعل ذلك".

ووفقا لهذه الشروط يجد الفخفاخ نفسه أمام معادلة صعبة، فالاستجابة لمطالب النهضة يزعزع الثقة في حكومة الرئيس والبرامج التي بنيت عليها حكومته، أما رفضه لها فسيقرب انتهاء مستقبله السياسي.

وتراهن الحركة الإسلامية في حال تمسك الفخفاخ برفض مطالبها على استنساخ سيناريو رئيس الحكومة الأسبق الحبيب الصيد الذي سحب الثقة منه بعد تمسكه بالبقاء في منصبه ورفضه لدعوات الاستقالة التي طالته. ويسمح سحب الثقة من الفخفاخ عبر البرلمان بعودة زمام تشكيل حكومة جديدة إلى حركة النهضة، أما في حالة الاستقالة فإن مهام تكليف رئيس حكومة جديد يعود لرئيس الجمهورية، فيما يتوقع محللون أن يطلب سعيد من الفخفاخ تقديم استقالته لمواجهة حسابات النهضة.

وصادقت النهضة (54 نائبا) على منح الثقة لحكومة الفخفاخ على مضض خشيبة إعادة انتخابات تقلص من النتائج التي حققتها، لكن عملت بعد ذلك على مناوشة رئيس الجمهورية بالتزامن مع تصديدها ضد رئيس الحكومة.



مناورات للتحكم في دواليب اللعبة

وأسس تجاوز رئيس النهضة والبرلمان التونسي راشد الغنوشي لصلاحيات رئيس الجمهورية لمشهد سياسي متوتر عمق الضغوط على السلطة التنفيذية المشغلة في محاصرة تداعيات انتشار وباء كورونا والأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد. ويرى مراقبون أن إرباك النهضة لعمل السلطة التنفيذية يحقق لها هدفين استراتيجيين أولهما إعطاء الانطباع بانها التحكم الفعلي في استقرار المشهد السياسي وبالتالي لا يمكن تجاهل مطالبها كما يعتقد شركاؤها في الحكم وثانيتها تصفية حساباتها مع سعيد المناوئ لأجنداتها بعد دعوة أنصارها إلى التصويت له في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية العام الماضي.

وقد تدفع حساسية المرحلة الاقتصادية الحرجة التي تمر بها البلاد وبيوار الاحتقان الاجتماعي التي تلوح في الأفق الفخفاخ إلى تقديم تنازلات تكتيكية ظرفية ويوافق عليها سعيد لتهدئة المناخ السياسي، لكنها لن تبديد الخلافات القائمة.

وقال الوزير السابق حاتم العشي في تدوينة نشرها على صفحته بموقع فيسبوك في تعليقه على مناورات النهضة "وجود النهضة في السلطة طيلة تسع سنوات شجعها على المواصلة في نفس الطريقة وهو إضعاف رأس السلطة ثم مقايضته

تونس - كشف عضو مجلس شورى حركة النهضة حمدي الزواري، أن المجلس المجتمع حسم موعد انعقاد المؤتمر الـ11 للحركة، وكتب الزواري في تدوينة نشرها على صفحته على موقع فايسبوك، "مجلس شورى النهضة يقرر عقد المؤتمر 11 قبل موفى سنة 2020".

ويأتي الاتفاق حول موعد المؤتمر بعد لفت كبير، حيث تقدمت قيادات تاريخية داخل الحركة بمبادرة تحث على عقد مؤتمر الحركة قبل نهاية العام وانتخاب قيادة جديدة في تناقض مع ما يخطط له الغنوشي بتأجيل المؤتمر.

وترفض أعداد كبيرة من القيادات التاريخية بقاء لدورة جديدة في قيادة الحركة، لكونه أنهى المديتين النيابيتين اللتين وفرهما له المؤتمر التاسع ولم يعد له الحق قانونيا في الترشح، خاصة أنه ظل في منصبه لمدة تقارب نصف قرن.

وتطالب قيادات النهضة بـ"ضمان التداول القيادي في الحركة بما يسمح بتجديد نخبها وذلك وفق مقتضيات نظامها الأساسي والأعراف الديمقراطية وسلطة المؤسسات في إطار تجديد عميق للحركة استجابة لمتطلبات الواقع وحاجيات البلاد".

وسبق أن تداولت صفحات مقربة من حركة النهضة مبادرة لعدد من القيادات حملت عنوان "مجموعة الوحدة والتجديد" قدمت خارطة طريق من سبع نقاط بشأن دور رئيس الحركة وموعد المؤتمر الذي تعطل عقده في مواعده بسبب عدم تحمس الغنوشي لعقد قبل ضمان تعديلات تقدم في المؤتمر وتنتج له الاستمرار كرجل رقم واحد في الحركة.

وضمت "مجموعة الوحدة والتجديد" التي تبنت المبادرة، كلاً من رئيس مجلس الشورى عبد الكريم الهاروني ومسؤول مكتب العلاقات الخارجية رفيق عبدالسلام (صهر الغنوشي)، ومسؤول المكتب السياسي نورالدين العريايوي، ومسؤول مكتب الانتخابات محسن الموشى، ونائب رئيس مجلس الشورى أخصى خطر حدوث صدام إقليمي أضحى قاب قوسين أو أدنى بين أكبر جيشين في منطقتنا، الأوهما الجيش التركي والجيش المصري".

كما تنص المبادرة على إدخال قوة شرطة ليبية مختلطة إلى سرت أفرادها من كل أنحاء ليبيا يحملون أرقاماً شرطية سابقة لسنة 2011 برفقة مراقبي شرطة من أوروبا، وكندا، وأستراليا.

وتقطع هذه المبادرة الطريق أمام محاولات الإسلاميين لاستثمار الدعم الروسي للجيش الليبي كذريعة لرفض الدعوات الدولية إلى وقف إطلاق النار وأمام تحركات يقوم بها وزير الداخلية فتحي باشاغا لتقديم ميليشياته التي تتواتر الأنباء عن تدريب مجموعات منها في إطار اتفاقية مع شركة سادات التركية، كقوة نظامية تتولى مهمة تأمين سرت.

وفي سعي لقطع الطريق على عودة ميليشيات مدينة مصراتة للسيطرة على المدينة، تقترح المبادرة "إنشاء مجلس

النهضة تحسم موعد مؤتمرها وجدل حول مواصلة الغنوشي

ومسؤول المكتب النقابي محمد القلوي وآخرين. وقالت مصادر مقربة من حركة النهضة إن قيادات تاريخية تعارض فكرة تعديل القانون الداخلي للتمديد له قبل مؤتمر الحركة الحادي عشر، بالرغم من تحركات لمحيطين به في شكل وعود بتسوية وضعية بعض المتغضوب عليهم داخل الحركة وإعادة تمكينهم من المزايا المالية والإدارية التي فقدها خلال السنوات الأخيرة بسبب معارضة أفراد الغنوشي بالقرار وعدم الأخذ بقرارات مجلس الشورى بصفته ممثل السلطة الأعلى من حيث الصلاحيات.

القيادات التاريخية، ترفض بقاء الغنوشي في قيادة الحركة لكونه أنهى المديتين النيابيتين وفرهما له المؤتمر التاسع

ويؤكد متابعون للجدل داخل النهضة أن صورة الغنوشي كقائد ملهم تراجعت بشكل كبير داخل الحركة، وأن قائمة المترشحين على سلطته تتوسع مع مرور الوقت. ويجد معارضو الغنوشي أنفسهم أمام فرصة تاريخية لاستبعاده وفتح المجال لصعود قيادات جديدة، وذلك بمواصلة الضغوط وإخراج كل طرف داخلها يحاول الائتلاف على مبادئ التداول على السلطة التي ينص عليها النظام الداخلي.

ويتمركز الخلاف حول القيادة وليس حول أي ملف آخر، بسبب رفض الغنوشي ترك مركزه، وخاصة احتكار القرار والتعامل مع الحركة كملك خاص يديره بحرية تامة مع أفراد من عائلته أو من قيادات جديدة برغاماتية.

وتطالب قيادات النهضة بـ"ضمان التداول القيادي في الحركة بما يسمح بتجديد نخبها وذلك وفق مقتضيات نظامها الأساسي والأعراف الديمقراطية وسلطة المؤسسات في إطار تجديد عميق للحركة استجابة لمتطلبات الواقع وحاجيات البلاد".

مبادرة تدعم تحويل سرت إلى عاصمة سياسية

بلدي في مدينة سرت يتألف من أعيان المدينة المنتمين إلى جميع قبائلها ويرأسه تكنوقراطيون ولدوا وترعرعوا في مدينة سرت".

ودعا تكتل إحياء ليبيا وهو حزب حديث التكوين يرأسه سفير ليبيا السابق لدى الإمارات عارف النابض، إلى إنشاء "منطقة خضراء" حول مجمع المؤسسات وخاصة السيادية إليها وتمثل تلك المؤسسات في: مصرف ليبيا المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار والشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات القابضة، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والإدعاء العام والمحكمة العليا.

وتقترح المبادرة تغيير مجالس إدارة جمع المؤسسات المدنية وقياداتها بما يضمن تمثيل جميع مناطق ليبيا الثلاث وتكرس مبدأ اتخاذ القرارات بتوافق الآراء والتوقيع المشترك عليها.

واعتبر التكتل أن "من شأن جعل مدينة سرت منطقة منزوعة السلاح حولها من موقع مواجهة مدمرة وشبكة إلى حل تحقيق استقرار دولة ليبيا وإعادة إعمارها، حيث إن احتمالات السلام والاستقرار والوحدة في ليبيا التي تكون عاصمتها سرت منزوعة السلاح أكبر بكثير مما هو عليه الأمر الآن".

بنغازي - اقترح تكتل إحياء ليبيا مبادرة على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تعكس مضمانيها دعما غير مباشر لمقترح رئيس البرلمان عقيلة صالح بتحويل سرت إلى عاصمة للسلطة التنفيذية.

ومن بين أبرز بنود المبادرة إعلان مدينة سرت منطقة منزوعة السلاح خاضعة لرقابة الأمم المتحدة و"تجديد خطوط القتال الحالية على الفور لتجنب خطر حدوث صدام إقليمي أضحى قاب قوسين أو أدنى بين أكبر جيشين في منطقتنا، الأوهما الجيش التركي والجيش المصري".

كما تنص المبادرة على إدخال قوة شرطة ليبية مختلطة إلى سرت أفرادها من كل أنحاء ليبيا يحملون أرقاماً شرطية سابقة لسنة 2011 برفقة مراقبي شرطة من أوروبا، وكندا، وأستراليا.

وتقطع هذه المبادرة الطريق أمام محاولات الإسلاميين لاستثمار الدعم الروسي للجيش الليبي كذريعة لرفض الدعوات الدولية إلى وقف إطلاق النار وأمام تحركات يقوم بها وزير الداخلية فتحي باشاغا لتقديم ميليشياته التي تتواتر الأنباء عن تدريب مجموعات منها في إطار اتفاقية مع شركة سادات التركية، كقوة نظامية تتولى مهمة تأمين سرت.

وفي سعي لقطع الطريق على عودة ميليشيات مدينة مصراتة للسيطرة على المدينة، تقترح المبادرة "إنشاء مجلس

احتدام المنافسة بين «الأحرار» وأكبر أحزاب المعارضة في المغرب

واستند وهبي لإحراج القيادي بحزب الأحرار على خلاصات تقرير صادر عن المفتشية العامة للمالية، الذي أكد أن الوزير السابق أنشأ موقعا إلكترونيا للتخميم خصصت له الوزارة 25 مليون درهم، في حين أن تقديرات المختصين تؤكد أن تكلفة الموقع الإلكتروني الذي تم إنشاؤه لن تتجاوز 30 ألف درهم. ومن جهته نفى وزير الشباب والرياضة السابق رشيد الطالب العلمي هذه الأخبار، متهما خصومه السياسيين



الأصالة والمعاصرة في صدارة المشهد

محمد ماموني العلوي

الرباط - بدأ حزب الأصالة والمعاصرة المغربي التحرك لمنع صعود حزب الأحرار الذي حاول الفترة الماضية استغلال الخلافات الداخلية التي شهدتها الأصالة والمعاصرة لتزعج الجبهة السياسية المناهضة للإسلاميين.

وقرر حزب الأصالة والمعاصرة (البام)، أكبر حزب معارض، تقديم طلب بتشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق في ما أسماه "فضائح" وزير الشباب والرياضة السابق رشيد الطالب العلمي، المنتهي إلى حزب التجمع الوطني للأحرار، منها إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمخيمات الصيفية، بمبلغ يصل إلى 25 مليون درهم أثناء توليه المسؤولية.

وقال الأمين العام للأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهبي إن هذه اللجنة ستنتقل بمهمة التدقيق في "كل ما له علاقة بوزارة الشباب والرياضة خلال فترة تسيرها، من مشاريع وطلبات عروض وصفقات وأوجه وطرق صرفها، ومدى تطابق كل ذلك مع القوانين الجاري بها العمل مؤكدا أن حرمة المال العام خط أحمر لا يمكن التهاون بها في تتبع خطوط وتفصيل كل الملفات التي تفوح منها رواائح الفساد في التسير للشان العام.